2021

السنة الأولى

العدد (7) - 2021

سلسلة أوراق ديموجرافية

الهجرة الدولية والتنمية: حالة مصر

سلسلة أوراق سياسات
تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة

سلسلة أوراق ديموجرافية
العدد (7)

الهجرة الدولية والتنمية: حالة مصر

إعداد:-

د/ أميرة تاوضروس – الباحث الرئيسي

د/ ايمن زهرى- مساعد الباحث الرئيسي

مستشارين ومحكمين :-

أ.د/ ماجد عثمان

ISSN: 2786 - 0175

المحتـــويات

م	البيان	العنوان	الصفحة
1	مقدمة		
2	الهجرة الدولية والتنمية : حالة مصر		15-4
3	النتائج والتوصيات		17 - 16
4	المراجع		18

الهجرة الدولية والتنمية: حالة مصر

تمهيد

تعتبر الهجرة الضلع الثالث في مثلث الزيادة السكانية جنبا إلى جنب مع الوفيات والمواليد. ساهمت الهجرة الدولية في رسم خريطة توزيع السكان على ظهر البسيطة ومن خلالها انتقلت الثقافات والأديان والأفكار والفلسفات. من خلالها أيضا ازدهرت اقتصاديات العديد من الدول من خلال انتقال العمالة من مناطق الفائض الديموغرافي الي مناطق العجز الديموغرافي ما أدى الى سد العجز في عنصر العمل الذي بدونه لا تكتمل عملية إنتاج السلع والخدمات ودوران عجلة الاقتصاد.

ساهمت الهجرة الدولية أيضاً في جهود التنمية في الدول المرسلة والدول المستقبلة على حد سواء. فبالإضافة الي تلبية إحتياجات الإقتصاد للقوى العاملة في الدول المستقبلة، ساهمت الهجرة الدولية، من خلال تحويلات المهاجرين والخبرة المنقولة من خلالهم، في دفع جهود التنمية في بلدان الإرسال.

تحفل أدبيات الهجرة بالعديد من النظريات التي تؤكد على الجانب الإيجابي للهجرة وعلاقتها الإيجابية بالتنمية وأهميتها بإعتبارها مكسباً للمهاجر وبلد المنشأ وبلد المهجر وهو ما يعرف إختصارا بالمكسب الثلاثي Triple Win. إلا أنه في ذات الوقت ومع زيادة الحراك البشري ظهرت العديد من المشكلات والعوامل السلبية المرتبطة بالهجرة مثل قضايا الهجرة القسرية واللجوء والنزوح وتهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر وهجرة العقول وإنتهاك حقوق المهاجرين وغيرها.

الهجرة وأهداف التنمية المستدامة

على الرغم من أنه لم يتم الإتفاق حول تخصيص هدف مستقل حول الهجرة، إلا أن الهجرة حاضرة في العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال العديد من المقاصد/الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة. حيث تسلّط أهداف التنمية المستدامة الضوء على تأثير الأزمات الإنسانية والنزوح القسري على تقدم التنمية، كما تدعو الى تمكين الفئات المستضعفة، بما فيهم اللاجئين والنازحين الداخليين والمهاجرين. تدعو أهداف التنمية المستدامة أيضا الى قدرة الجميع، بمن فيهم اللاجئين والنازحين علي النفاذ لفرص التعليم، وكذلك الإلتزام بإنهاء العمل القسري والإتجار بالبشر وعمالة الأطفال، والإعتراف بمساهمة اللاجئين الإيجابية في النمو الشامل والتنمية المستدامة.

حالة مصر

كانت مصر، طوال تاريخها، دولة مستقبلة للهجرة ودولة عبور، إلا أنه منذ منتصف سبعينات القرن العشرين أصبحت مصر دولة مرسلة للمهاجرين، عادة من أجل العمل. تزامن ذلك مع النهضة الإقتصادية التي شهدتها بلدان الخليج العربي وليبيا والعراق بعد إرتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973 وتوجه تلك الدول الى

إقامة نهضة إقتصادية إستعانت خلالها بالعمالة القادمة من البلدان العربية المجاورة وفي طليعتها مصر ذات الثقل السكاني الكبير في المنطقة العربية قبل أن يزاحم العمالة المصرية في تلك المنطقة الهامة المستقطبة للعمالة أفواج العمالة الرخيصة القادمة من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا لسد العجز الديموجرافي الذي تواجهه تلك البلدان والذي لا يتوافق مع توجهاتها الإقتصادية.

تزامنت هجرة العمالة المصرية للخليج في ذلك الوقت مع المشكلات الإقتصادية التي واجهتها مصر بعد حرب أكتوبر 1973 والزيادة السكانية وعدم قدرة الإقتصاد المصري على إستيعاب الخريجين وإرتفاع فائض العمالة الزراعية في الريف وسياسات الإنفتاح الإقتصادي وعدم قدرة الجهاز الإداري للدولة، الموظف الرئيسي في ذلك الوقت، على إستيعاب الأفواج المتتالية الداخلة الى سوق العمل وتخلي الدولة مرحليا عن توظيف الخريجين. بالإضافة الى بلدان النفط، شهدت مصر موجه هجرة كبيرة للعراق في ثمانيات القرن العشرين، كما إنضمت الأردن ولبنان حاليا الى الدول المستقبلة للهجرة المصرية.

بالتزامن مع الهجرة المصرية لبلدان النفط، أو قبلها بقليل، شهدت مصر تيار هجرة أقل قوة نحو الغرب بدأ في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتمثل في الهجرة نحو الغرب أو ما يطلق عليه في أدبيات الهجرة المصرية "دول المهجر التقليدية." وكانت أسباب هجرة هذه الفئة من المصريين مختلفة عن الهجرة المصرية لبلدان النفط حيث توجه هؤلاء المهاجرين الى بلدان تسمح لهم بالإقامة الدائمة والتجنس، وهو ما أدى الى تكوين جاليات مصرية في تلك الدول سعت الدولة المصرية لربطهم بمصر من خلال إستحداث منصب وزير الدولة للهجرة والمصريين بالخارج عام 1981، ثم تم إلغاء هذا المنصب عام 1990 وإنتقلت تبعية هذا الملف بعدها الى وزارة الخارجية ثم الى وزارة القوى العاملة والهجرة ثم عودة وزارة الدولة للهجرة مرة أخرى عام 2015.

تمثل الهجرة المصرية عاملاً هاما من العوامل الداعمة للتنمية الإقتصادية في مصر من خلال تحويلات العاملين بالخارج والتي ترتفع قيمتها عاما بعد عام حتى بلغت قيمتها عام 2019 حوالي 27 مليار دولار طبقا لإحصاءات البنك المركزي المصري. وتُعَد مصر من الدول العشر الأكثر إستقبالا لتحويلات المهاجرين على مستوى العالم.

تعريف الهجرة

على الرغم من ازدياد الحديث حول الهجرة سواءً على المستوى الوطني أو على المستويات الإقليمية والدولية، إلا أن أدبيات الهجرة لا تتفق على تعريفٍ محددٍ للهجرة. يمثل تعريف المنظمة الدولية للهجرة التعريف الأوسع والأشمل للهجرة بشكل عام. ينص ذلك التعريف على أن:

> المهاجر هو أيُّ شخصٍ يتنقّلُ أو سبقَ وأن تنقّل عبر الحدودِ الدوليّة أو ضمن حدودِ الدّولة ذاتها، بعيدًا عن محل إقامتهِ المُعتاد، بغضّ النّظر عن (1) الوضع القانونيّ للشخّص، أو (2) ما إذا كان التنقّل طوعيًّا أو قسريًّا، أو (3) الأسباب التي أدّت إلى التنقّل، أو (4) مدّة الإقامة.

من خلال هذا التعريف الواسع للمهاجر يمكننا التأكيد على عدة نقاط هامة في موضوع الهجرة وهي (أولاً) أن صفة المهاجر لا ترتبط بالوضع القانوني للشخص، إذ يمكن للشخص دخول دولة أخرى بدون وجه حق (هجرة غير نظامية) أو أن يدخلها ومعه كافة الأوراق المطلوبة للدخول لتلك الدولة ويظل الشخص في كلتا الحالتين مهاجراً. (ثانياً) النقطة الهامة الثانية في تعريف المهاجر هي أن التعريف يشمل المهاجرين الطوعيين الذين انتقلوا بمحض إرادتهم وكذلك الذين اضطروا، تحت ظروف قاهرة، أن يغيروا محال إقامتهم المعتادة. (ثالثاً)المسألة الثالثة المهمة في تعريف المهاجر ترتبط بأسباب الهجرة. أياً كانت الأسباب الدافعة للهجرة فإن الشخص القائم بهذا الفعل يعد في عداد المهاجرين بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى التنقل. (رابعاً) النقطة الأخيرة في تعريف المهاجر طبقا لتعريف المنظمة الدولية للهجرة ترتبط بمدة الإقامة في بلد المقصد. يهمل التعريف مدة الإقامة في دولة المقصد،

طالت أو قصرت، فكل شخص قام بتغيير محل إقامته يعتبر بالفعل مهاجر.

أنواع الهجرة

يرتبط تعريف المهاجر، المذكور آنفا، بعِّدة أنواع من الهجرات طبقا لمعايير متعددة منها ما يرتبط بالعوامل الدافعة للهجرة وإن كانت انتقالاً داخل البلد الواحد أم تشمل عبور الحدود الدولية، وإن كانت بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة أو هجرة مؤقتة. نتناول فيما يلي الأنواع المختلفة للهجرة طبقا لبعض التصنيفات المتعارف عليها في أدبيات دراسات الهجرة.

أنواع الهجرة من حيث عبور الحدود الدولية

يمكننا التفرقة بين نوعين من أنواع الهجرة من حيث عبور الحدود الدولية أو عدم عبورها كما يلي:

الهجرة الداخلية

يمكن تعريف الهجرة الداخلية على أنها انتقال الأفراد من مكان لآخر (من محافظة أو ولاية لأخرى) داخل حدود الدولة الواحدة بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة. يندرج تحت هذا النوع من الهجرات الهجرة الريفية الحضرية أو انتقال أبناء الريف للإقامة في المدن.

الهجرة الدولية/الخارجية

تُعرّف الهجرة الدولية/الخارجية بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى دولة أخرى بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة. ينطوي تعريف الهجرة الداخلية على فرق جوهري بينه وبين الهجرة الدولية وهو عبور الحدود الدولية إلى دولة أخرى غير دولة الإقامة المعتادة للمهاجر.

أنواع الهجرة طبقا للدافع الرئيس للهجرة

يمكننا التفرقة بين نوعين من أنواع الهجرة من حيث الدافع الرئيس للهجرة كما يلي:

الهجرة الطوعية/الاقتصادية

الهجرة الطوعية، وتسمى أيضا الهجرة الاقتصادية، هي مصطلح يعبر عن الهجرة من منطقة إلى أخرى، أو من دولة إلى أخرى بكامل الإرادة وبشكل حر بناءً على قرارات الفرد نفسه، وبالتالي هي هجرة اختيارية مبنية على بعض الأسباب التي يقررها الشخص المهاجر، والتي، في أغلب الأحيان، تكون أسباباً اقتصادية.

الهجرة القسرية

الهجرة القسرية هي هجرة إجبارية بطبيعتها، هي هجرة اضطرارية تنتج عادة جراء الحروب والصراعات السياسية أو بسبب عوامل طبيعية مثل الزلازل والبراكين وأحيانا بسبب المشروعات التنموية الكبرى. الهجرة القسرية إذا حدثت داخل نطاق الدولة الواحدة تُسمى «نزوح» ويطلق على الشخص القائم بفعل الهجرة نازح في محل إقامته الجديد داخل نفس الدولة، وإذا حدثت دوليا تسمى «لجوء» ويطلق على الشخص القائم بفعل الهجرة لاجئ أو طالب لجوء في دولة المقصد.

أنواع الهجرة طبقا لمدة الإقامة

الهجرة الدائمة أو شبه الدائمة (الهجرة الاستيطانية)

يقصد بالهجرة الدائمة أو الهجرة شبه الدائمة، الهجرة بغرض الإقامة بشكل دائم في بلد المقصد أو الإقامة لفترة طويلة. يسمى هذا النوع من الهجرة بالهجرة الاستيطانية، بمعنى أن المهاجر يكون عادة راغباً في الاستيطان في بلد المقصد والحصول على جنسيته.

الهجرة المؤقتة

يمكن تعريف الهجرة المؤقتة بأنها تلك الهجرة التي ينتوي القائمين بها العودة مرة أخرى إلى بلد المنشأ أو الهجرة إلى بلد آخر، أو تلك الإقامة في بلد آخر التي لا يمكن بطول مدتها الاستيطان في ذلك البلد. لعل من أهم الأمثلة على هذا النوع من الهجرة، الهجرة العمالية لبلدان الخليج العربي، حيث لا يرتب طول الإقامة أية مزايا تقود إلى الحصول على جنسية بلد المقصد. يطلق على هذا النوع من الهجرة في بلدان المقصد مصطلح العمالة الوافدة.

الهجرة الدائرية

الهجرة الدائرية هي حركة مؤقتة ذات طابع متكرر عبر الحدود الوطنية حيث يهاجر الأشخاص بشكل دائري بين بلد المنشأ وبلد المقصد لفترات قد تطول وقد تقصر. وقد ظهرت برامج الهجرة الدائرية المنظمة كأداة تستخدم في التأثير على سياسات الهجرة للتخفيف من آثار هجرة الأدمغة وتعزيز التنمية في دول المنشأ من خلال التدفق المستمر للتحويلات المالية، وعودة العمال ذوي المهارات العالية مرة أخرى لبلدان المنشأ.

الهجرة الموسمية

ترتبط الهجرة الموسمية، كما يتبين من اسمها، بمواسم معينة مثل هجرة الأيدي العاملة إلى بلدان مجاورة في موسم حصاد المحاصيل الزراعية لجني المحصول ثم العودة مرة أخرى إلى بلدان المنشأ بعد انتهاء موسم جني المحاصيل. تحدث الهجرة الموسمية أيضا داخل البلد الواحد لنفس الغرض وأحيانا للاصطياف أو للعمل في المصايف أو في المدن المصيفية في أوقات محددة خلال العام.

أنواع الهجرة طبقا لقانونية الهجرة

الهجرة النظامية

وتسمى أحيانا قانونية أو موثقة وهي التي تتم من خلال إتباع تعليمات الدخول والإقامة مثل الحصول على تأشيرة دخول إذا كانت دولة المقصد تطلب ذلك أو الحصول على عقد عمل في دولة المقصد والدخول من خلال المنافذ الرسمية التي تحددها دولة المقصد.

الهجرة غير النظامية

وتسمى أيضا غير قانونية وغير نظامية وغير شرعية، وهي تعني دخول دولةٍ ما بدون إتباع الإجراءات القانونية اللازمة مثل التسلل عبر الحدود، أو الدخول لدولة ما بشكل قانوني ثم البقاء في دولة المقصد بعد انتهاء مدة التأشيرة المسموح بها.

دوافع/محركات الهجرة المصرية

تتعدد وتتشابك العوامل الدافعة للهجرة المصرية لتشمل العوامل الديموغرافية/السكانية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية، كما تتعدد وتتشابك أيضا بين أسباب مرتبطة بالمحددات الدافعة للهجرة من مصر والمحددات الجاذبة للهجرة في الدول المستقبلة، بالإضافة الى دور شبكات الهجرة المصرية في تيسير الهجرة. يمكننا تقسيم عوامل الهجرة في الحالة المصرية الى ثلاثة عوامل/مجموعات:

أولاً: العوامل/المحددات الإقتصادية

يعد العامل الاقتصادي العامل الأهم في حركة الهجرة المصرية؛ إذ أن النمو المتزايد للسكان في مصر منذ الحرب العالمية الثانية قد خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثلت في معدلات البطالة المرتفعة، والتشغيل المنقوص، وانخفاض الأجور والدخول، وانخفاض العائد على التعليم ،وتزايد نسبة الفقر، والاستجابات غير الملائمة (أحيانا) للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات، أصبحت ولا تزال عوامل "دافعة" للهجرة، من ناحية أخرى، فإن انتعاش اقتصاديات الدول النفطية بالخليج والحاجة إلى قوى عاملة وفرص التوظيف الناشئة عن ذلك شكلت عوامل "جذب» رئيسية للعمالة المصرية.

ثانيا: العوامل/المحددات السياسية

يتمثل العامل الثاني في الظروف السياسية سواء في دول المنشأ (مصر) أو دول المقصد. فقوانين الهجرة في مصر وسياسات الدخول في الدول المستقبلة للمهاجرين قد لعبت بالفعل دوراً رئيسياً في توجيه تيارات الهجرة حيث شهدت مصر موجه كبيرة من الهجرة من أجل العمل في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي نتيجة رفع القيود عن الهجرة. وقد تبين جليا أثر العوامل السياسية كمحدد للهجرة أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي أدت الى حدوث تيار هجرة قوي من مصر للعراق لسد العجز في سوق العمل العراقي نتيجة لتجنيد الغالبية العظمى من الشباب العراقيين في تلك الحرب. كما شهدت مصر هجرة عائدة إبان حربي الخليج الأولي والثانية. أضف الى ذلك عودة نسبة كبيرة من العمالة المصرية في ليبيا بعد التغيرات السياسية التي شهدتها ليبيا في فبراير 2011.

ثالثا: العوامل/المحددات الاجتماعية (شبكات الهجرة)

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في الهجرة، مثل المساعدة التي قد يحصل عليها المهاجرون من أقاربهم وأصدقائهم الذين سبقوهم بالهجرة. وتلعب شبكات الهجرة دوراً هاماً في تيسير تدفقات الهجرة والمحافظة على ثبات تلك التدفقات. وحتى بداية القرن الحادي والعشرين كانت شبكات الهجرة تركز على دول الخليج العربي، والعراق والأردن وليبيا. فالمهاجرون الذكور الذين تمكنوا من الحصول على عقد عمل بالخارج عادة ما استطاعوا أيضاً تأمين عقود عمل لأقاربهم وأصدقائهم. بتوجه شريحة من المصريين للهجرة الى أوروبا، ازداد دور شبكات الهجرة في تيسير تدفق المهاجرين المصريين لتلك البلدان نظرا لتركز الهجرة في بعض القرى والمحافظات وارتباطها المباشر ببلدان المقصد.

تقدير حجم الهجرة المصرية

تختلف تقديرات حجم الهجرة المصرية اختلافا كبيرا باختلاف المصدر، فبينما تقدر الأمم المتحدة عدد المصريين بالخارج بحوالي 3.5 مليون مصري بالخارج، تصل التقديرات المصرية الى أكثر من 10 ملايين مصري بالخارج. يبين الجدول رقم 1 أدناه تقدير أعداد المصريين بالخارج طبقا لبلد الإقامة طبقا لتقديرات وزارة الخارجية، حيث يتواجد حوالي سبعة مليون مصري في البلدان العربية يمثلون 68.4 بالمائة من إجمالي المصريين بالخارج، وتتصدر السعودية قائمة الدول المستقبلة حيث يصل عدد المصريين في السعودية الي حوالي 3.5 مليون مصري يمثلون 49.9 بالمائة من إجمالي المصريين في البلدان العربية و34.2 بالمائة من إجمالي المصريين بالخارج. يمثل الأردن ثاني أكبر دولة مستقبلة حيث يقدر عدد المصريين به 1.25 مليون يمثلون 17.8 بالمائة من إجمالي المصريين في البلدان العربية و12.2 بالمائة من إجمالي المصريين بالخارج، ثم تحتل الإمارات والكويت المرتبتين الثالثة والرابعة بين الدول العربية من حيث عدد المصريين المقيمين بهما حيث يقدر عدد المصريين بالإمارات بـ 982 آلف وفي الكويت بـ 700 ألف، ثم تأتي في مراتب تالية كل من قطر والسودان وعمان ولبنان وبعض الدول العربية الأخرى. ونظرا لأن الدول العربية المستقبلة لا تمثل دول استيطان حيث لا تسمح أنظمتها عامة بالتجنيس أو الاندماج فإنه يمكن بكثير من التأكد استنتاج أن هجرة المصريين لتلك الدول هي هجرة عمالة بالأساس.

إذا انتقلنا لتقدير أعداد المصريين في الدول غير العربية نجد أن دول أمريكا الشمالية وحدها (الولايات المتحدة وكندا) تستأثر بنصيب الأسد من المصريين بالخارج حيث يقدر عدد المصريين بالولايات المتحدة الأمريكية بـ 1.1 مليون مصري مثل أكثر من ثلث المصريين بالخارج في البلدان غير العربية و11 بالمائة من المصريين بالخارج بشكل عام. تأتي كندا في المرتبة الثانية حيث يقدر عدد المصريين بها بحوالي 700 ألف مصري مهاجر، يليها إيطاليا وفرنسا في أوروبا، حيث تحتل إيطاليا المرتبة الأولى في أوروبا ويقدر عدد المصريين بها بـ 400 ألف مصري مهاجر، بينما يقدر العدد في فرنسا بـ 366 ألف مصري مهاجر. على الجانب الآخر من العالم، يقدر عدد المصريين في أستراليا بـ 285 ألف مصري مهاجر. تعد جنوب أفريقيا في طرف القارة الجنوبي من المقاصد الجديدة للمصريين حيث لم تظهر في قائمة الدول التي يتواجد بها المصريون سوى في السنوات الأخيرة ويقدر عدد المصريين بها بـ 40 ألف نسمة (للمزيد أنظر الجدول رقم 1 أدناه).

جدول رقم 1

المصريون بالخارج طبقا لبلد الإقامة 2017

الدولة	العدد	النسبة المئوية بالدول العربية وغير العربية	النسبة المئوية (الإجمالي)
الدول العربية			
السعودية	3,500,000	49.9%	34.2%
الأردن	1,250,000	17.8%	12.2%
الإمارات	982,370	14.0%	9.6%
الكويت	700,000	10.0%	6.8%
قطر	250,000	3.6%	2.4%
السودان	151,400	2.2%	1.5%
عمان	60,000	0.9%	0.6%
لبنان	40,000	0.6%	0.4%
البحرين	23,000	0.3%	0.2%
ليبيا/اليمن	--	--	--
دول عربية أخرى	50,820	0.7%	0.5%
إجمالي الدول العربية	7,007,590	100.0%	68.4%
دول غير عربية			
الولايات المتحدة	1,131,000	34.9%	11.0%
كندا	700,500	21.6%	6.8%
إيطاليا	400,000	12.3%	3.9%
فرنسا	366,000	11.3%	3.6%
أستراليا	285,000	8.8%	2.8%
المملكة المتحدة	65,000	2.0%	0.6%
ألمانيا	55,000	1.7%	0.5%
جنوب أفريقيا	40,000	1.2%	0.4%
اليونان	35,000	1.1%	0.3%
النمسا	33,000	1.0%	0.3%
هولندا	23,000	0.7%	0.2%
دول أخرى غير عربية	106,213	3.3%	1.0%
إجمالي الدول غير العربية	3,239,713	100.0%	31.6%
الإجمالي العام	10,247,303		100.0%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2019) بناءً على تقديرات وزارة الخارجية.

بعض قضايا الهجرة في مصر

نستعرض هنا بإيجاز أهم قضايا الهجرة في مصر بما في ذلك ظاهرة هجرة الكفاءات، والهجرة غير النظامية والتأثيرات الثقافية للهجرة.

هجرة الكفاءات (نزيف العقول)

تمثل ظاهرة هجرة العقول أو نزيف العقول إحدى الظواهر السلبية المرتبطة بالهجرة الدولية. وتتمثل تلك الظاهرة في هجرة المواطنين ذوي المهارات العالية الي بلدان أخرى نتيجة الإغراءات المهنيه والمادية التي تمنحها الدول المستقبلة. ويؤدي هذا النوع من الهجرة الى تفريغ البلدان المرسلة من كفاءاتها العلمية والمهنية التي يمكن أن تساهم في دفع جهود التنمية في تلك البلدان لصالح الدول المستقبلة، ناهيك عن الهدر الذي تحدثه تلك الظاهرة في موارد الدول المرسلة من خلال الإنفاق على تعليم تلك الكفاءات وتدريبها. تحاول مصر جاهدة الاستفادة من كفاءاتها بالخارج وتقوم وزارة الدولة للهجرة بالعمل على ربط الكفاءات المصرية بالخارج بنظيراتها في الداخل.

من الناحية الكميّة يمكن تقدير تلك الظاهرة من خلال استعراض الخصائص التعليمية للمهاجرين. نظرا لصعوبة قياس الحالة التعليمية للمهاجرين الحاليين، نستعيض عن ذلك باستعراض تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج طبقا للإصدار الأخير للنشرة السنوية لتصاريح العمل لعام 2018 التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كما هو مبين في الجدول رقم 2 أدناه. توضح بيانات الجدول أن نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية من بين الذين تم منحهم تصاريح عمل للعمل في الخارج بلغت 29.5 بالمائة. تتراوح النسبة بين 57.7 بالمائة بالنسبة للعاملين المصريين الذين حصلوا على تصاريح للعمل في سلطنة عمان و4.8 بالمائة فقط للمصريين الذين حصلوا على تصاريح عمل للعمل في الأردن. يمثل الحاصلون على تصاريح عمل من حملة المؤهلات العليا للعمل في كل من سلطنة عمان والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية نسبة أكبر من المتوسط العام للحاصلين على مؤهلات عليا، بينما يمثل حملة المؤهلات العليا الحاصلين على تصاريح عمل للعمل في كل من الكويت وإيطاليا 28.5 و23.7 بالمائة على التوالي لكل من الدولتين. يُعَد الحاصلون على مؤهلات عُليا من بين الحاصلين على تصاريح عمل للعمل في كل من لبنان واليونان والأردن من أقل نسب الحاصلين على مؤهلات جامعية من بين كافة الحاصلين على تصاريح عمل للعمل بالخارج.

جدول رقم 2

تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج طبقا لدولة المقصد والحالة التعليمية 2018

دولة المقصد	الحالة التعليمية			الإجمالي	نسبة الحاصلين على تعليم جامعي
	جامعي	ثانوي	بدون شهادة		
سلطنة عمان	8,273	4,022	2,041	14,336	57.7%
البحرين	4,109	2,737	1,590	8,436	48.7%
قطر	16,058	14,723	7,033	37,814	42.5%
الإمارات العربية المتحدة	41,966	40,548	17,632	100,146	41.9%
المملكة العربية السعودية	165,971	209,313	139,750	515,034	32.2%
الكويت	65,794	102,060	62,949	230,803	28.5%
إيطاليا	4,129	9,111	4,168	17,408	23.7%
لبنان	904	8,201	3,960	13,065	6.9%
اليونان	108	716	864	1,688	6.4%
الأردن	6,059	64,501	55,201	125,761	4.8%
دول أخرى	2,181	3,897	2,546	8,624	25.3%
بواخر دولية	2,364	2,415	360	5,139	46.0%
الإجمالي	**317,916**	**462,244**	**298,094**	**1,078,254**	**29.5%**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020) النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2018، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

الهجرة غير النظامية

الهجرة غير النظامية من مصر ظاهرة حديثة ظهرت بوضوح خلال العقدين الأخيرين من خلال مغامرة بعض الشباب من بعض القرى بالسفر عبر مراكب غير معدة لعبور البحر المتوسط بهدف الوصول إلى ما يعتقدون أنه الجنة الأوروبية. قبل الإضطرابات التي شهدتها ليبيا عام 2011، كانت السواحل الليبية نقاط إنطلاق أيضا للهجرة غير الشرعية لأوروبا شملت، بجوار الأعداد الكبيرة للمهاجرين الأفارقة القادمين من شرق ووسط وغرب أفريقيا، أعدادا محدودة من الشباب المصري. أسفرت جهود مصر في هذا مجال مكافحة الهجرة غير النظامية عن نتائج طيبة، خاصة خلال الفترة الماضية حيث لم تشهد مصر أية خروقات لشواطئها الشمالية منذ حادثة مركب رشيد في سبتمبر 2016.

تعمل الدولة على مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية من خلال العمل على العديد من المحاور والإتجاهات التي من بينها، المحور الأمني والتحكم التام في المنافذ والحدود، والمحور التشريعي من خلال إصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية عام 2016، والمحور الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل للشباب وتوفير البدائل

للهجرة غير النظامية، وكذلك من خلال المحور الإعلامي والتوعية بخطورة تلك الظاهرة من خلال وسائل الإعلام والتوعية المباشرة، وأخيراً محور التعاون الدولي مع الدول الصديقة وتبادل الخبرات والمعلومات.

الهجرة والاختراق الثقافي والهوية

نظرا لأن معظم تدفقات الهجرة المصرية هي هجرة عمل بالأساس وهجرة ذكورية في عالبها حيث يمثل الذكور أكثر من 90 بالمائة من الهجرة المصرية وحيث أن دول الخليج هي المقصد الرئيس لتلك الهجرات، فقد تأثرت العمالة المهاجرة بالثقافة الخليجية المتشددة والتي كانت تسعى إلى نشر المذهب الوهابي المتشدد والمغاير للطبيعة الريفية للشعب المصري وهو ما أدى إلى إضعاف جهود تنظيم الأسرة في مصر، مقارنة بتونس على سبيل المثال التي يهاجر أبناؤها إلى وجهات تشجع نمط الأسرة الصغيرة. أدت الهجرة أيضا إلى إستقدام ثقافات تقلل من شأن المرأة وأدت إلى نشر الأفكار الجهادية وإنتشار التدين الظاهري والمبالغة في العبادات على حساب المعاملات والتي مازالت مصر تعاني من آثارها حتى اليوم.

الهجرة والتنمية في مصر

من الناحية المالية والإقتصادية، تمثل تحويلات المهاجرين لبلدان المنشأ العامل الأهم من عوامل الهجرة. حيث تمثل تلك التحويلات أهمية خاصة بالنسبة لأُسَر المهاجرين على مستوى الإقتصاد الجزئي ولبلدان المنشأ بصفة عامة على مستوى الإقتصاد الكلي. وتمثل التحويلات الرسمية الجزء المرئي من التحويلات التي يرسلها المهاجرون لبلدان المنشأ والتي يمكن قياسها بقدر كبير من الدقة. ويختلف حجم التحويلات الرسمية طبقا لعدد المواطنين المهاجرين لبلدان أخرى ومعدلات الأجور والمخاطر السياسية ونوعية النشاط الإقتصادي في بلدان المهجر وبلدان المنشأ، بالإضافة للمستوى التعليمي للمهاجرين ومدة إقامتهم بالخارج وتوافر القنوات المالية المناسبة لنقل التحويلات من بلد لآخر وكذلك أسعار الفائدة السائدة في بلدان المنشأ وبلدان المهجر.

تعد مصر من أهم الدول المستقبلة للتحويلات على مستوى العالم. الجدول رقم 3 أدناه يوضح تطور التحويلات سنويا إعتبارا من عام 1990 إلى عام 2019. إرتفعت تحويلات المصريين بالخارج لمصر إرتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة. إرتفعت التحويلات من 12.45 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 29 مليار دولار عام 2018 ثم إنخفضت قليا عام 2019 لتصل إلى 26.8 مليار دولار.

نظرا لكون تحويلات المهاجرين أموالا خاصة يرسلها المهاجرون لذويهم في مصر أو لحساباتهم الشخصية في البنوك المصرية، فإنه من اليسير رصد تلك التحويلات عبر النظام المصرفي من خلال البنك المركزي المصري بدرجة كبيرة من الدقة فيما يتعلق بالتحويلات الرسمية. إلا أن إستخدام التحويلات يعود بالأساس الى السلوك الشخصي للمهاجر وأسرته في مصر سواء خلال وجود المهاجر بالخارج أو بعد العودة. لذلك لا يمكن رصد سلوك المهاجر من خلال إحصاءات أو سجلات رسمية، إلا إننا نستعيض عن ذلك بالإعتماد على نتائج الدراسات الميدانية. تشير العديد من الدراسات أن أكثر من 80 بالمائة من التحويلات تذهب للإنفاق الاستهلاكي. وأن جزءً يسيرا منها هو الذي يتم توجيهه للإنفاق الاستثماري.

جدول رقم 3

تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة من 1990 إلى 2020

السنة	التحويلات بالمليار دولار	السنة	التحويلات بالمليار دولار
1990	4.28	**2005**	5.02
1991	4.05	**2006**	5.33
1992	6.1	**2007**	7.66
1993	5.66	**2008**	8.69
1994	3.67	**2009**	7.15
1995	3.23	**2010**	12.45
1996	3.11	**2011**	14.32
1997	3.7	**2012**	19.24
1998	3.37	**2013**	17.83
1999	3.24	**2014**	19.57
2000	2.85	**2015**	18.33
2001	2.91	**2016**	18.59
2002	2.89	**2017**	24.74
2003	2.96	**2018**	28.92
2004	3.34	**2019**	26.78
		2020	29.60*

المصدر: البنك الدولي (2021)

*** البنك المركزي المصري.**

خاتمة وتوصيات للسياسات

ساهمت الهجرة بشكل كبير ومباشر في دفع جهود التنمية في مصر. إستفادت مصر بالتحويلات المالية التي يرسلها مهاجريها لتلك البلدان والتي تمثل نسبة مهمة من الناتج القومي الإجمالي والتي تعد معينا ماليا هاما يسهم في تلبية احتياجات المهاجرين وأسرهم، خاصة ما ينفق من تلك التحويلات على الصحة والتعليم وتحسين الأحوال المعيشية وتحسين ظروف السكن. إلا أن الظواهر الأخرى التي صاحبت الهجرة المصرية، خاصة لدول الخليج، والتي من خلالها انتقلت أنماطا فكرية واجتماعية لا تتناسب مع الهوية المصرية أدت إلى تنامي ظواهر التدين الشكلي وأدت إلى التأثير بالسلب على مكانة المرأة وأدت إلى تباطؤ العائد من برامج وجهود تنظيم الأسرة في مصر.

بناءً على ما سبق، نقترح توصيات السياسات التالية:

أولاً: العمل على الاستفادة بالكفاءات المصرية بالداخل من خلال إدماجهم في سوق العمل وتذليل العقبات التي قد تواجههم حتى لا يستجيبوا لإغراءات سوق العمل العالمي ويكونوا في عداد هجرة الكفاءات.

ثانياً: العمل على فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية في الخارج في التخصصات والمهارات التي تشهد وجود فائض منها في سوق العمل المحلي.

ثالثاً: العمل على الاستفادة من الكفاءات المصرية المغتربة من خلال برامج محددة من أجل التواصل بين تلك الكفاءات المغتربة ونظرائهم بالداخل.

رابعاً: استمرار جهود الدولة في مكافحة الهجرة غير النظامية من أجل حماية الشباب المصري من الآثار السلبية المصاحبة لتلك الممارسة.

خامساً: العمل على جذب تحويلات العاملين المصريين في الخارج في مشروعات استثمارية تضمن كسر حلقة الاعتماد على الهجرة.

سادساً: العمل على جعل الهجرة للعمل بالخارج خياراً من بين عدة خيارات مختلفة للشباب.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020) النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2018، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

أيمن زهري (محرر) (2014) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، جامعة الدول العربية القاهرة.

المنظمة الدولية للهجرة (2020) تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

منظمة العمل الدولية (2017) قاموس مصطلحات الهجرة للإعلام: نسخة الشرق الأوسط، المكتب الإقليمي للدول العربية، منظمة العمل الدولية، جنيف.

المراجع الأجنبية:

Docquier, F and H. Rapoport (2011) Globalization, Brain Drain and Development, Discussion Paper No. 5590, The Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn.

World Bank (2021) Migration and Remittances Data, https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data, 12.05.2021.

Zohry, A. (2020) Round the World in 50 Years: The International Migration of Egyptians 19702020-. ISBN: 9781659492415-.

حول المؤلف:

الدكتـور أيمـن زُهْـرى حاصـل عـلى دكتـوراة الفلسـفة في دراسـات الهجـرة مـن جامعـة ساسـيكس بالمملكـة المتحـدة، خبـير متخصـص في الدراسـات السـكانية ودراسـات الهجـرة، عمـل بالبحـث والتدريـس والعمـل التنفيـذي بالمجلـس القومـي للسـكان (مـصر) والمركـز الديموجـرافي بالقاهـرة ومركـز جامعـة ساسـيكس لدراسـات الهجـرة بإنجلـترا والجامعـة الأمريكيـة في بـيروت والجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة والمركـز الدنمـاركي للدراسـات الدوليـة بكوبنهاجـن ولجنـة الأمـم المتحـدة الإقتصاديـة والإجتماعيـة لغـربي آسـيا (الإسـكوا) والمركـز الـدولي لتطويـر سياسـات الهجـرة (ICMPD) ومكتبـة الإسـكندرية. كـما عمـل مستشـاراً في مجـالات السـكان والهجـرة والمغتربـين لـدى جامعـة الـدول العربيـة والمنظمـة الدوليـة للهجـرة ومنظمـة العمـل الدوليـة والبنـك الـدولي ومنظمـة الأمـم المتحـدة للتعليـم والعلـوم والثقافـة والوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة والإتحـاد الأوروبي ولجنـة الامـم المتحـدة الاقتصاديـة لأفريقيـا، بالإضافـة إلى العديـد مـن المنظـمات والهيئـات الإقليميـة والوطنيـة. الدكتـور زهـري هـو مؤسـس الجمعيـة المصريـة لدراسـات الهجـرة. الدكتـور زهـري يـترأس حاليـا لجنـة الهجـرة بالاتحـاد الأفريقـي للدراسـات السـكانية، بالإضافـة إلى أنـه عضـو مجلـس تحريـر دوريـة International Migration Review (IMR).

المركز الديموجرافي بالقاهرة

78ش رقم 4 – الهضه العليا – المقطم – القاهرة

ص. ب. : 11571 المقطم – القاهرة

02 / 25080735 / 248 / 950

02 / 25082797

info@cdc.edu.eg

Cairo Demographic Center

www.cdc.edu.eg